

موقف الدكتور طه جابر العلواني من السنة النبوية وأثره في فهم الآثار الواردة في كتابة السنة وتدوينها

أحمد جمال أحمد أبو سيف*

ملخص

يعالج هذا البحث قضية مهمة تناولها بالبحث الدكتور طه جابر العلواني في كتابه إشكالية التعامل مع السنة النبوية، وهي قضية كتابة السنة ابتداءً، ومن ثم تدوينها. حيث تعرض الباحث لتوضيح موقف الدكتور العلواني، وناقش الأحاديث والآثار التي أوردها، وبين حقيقة موقف الخلفاء الراشدين من كتابة السنة. وناقش البحث الدكتور العلواني في قضية جمع عمر بن عبد العزيز للسنة ونتائج هذا الجمع وآثاره. ومن ثم سجل الباحث النتائج التي توصل إليها. الكلمات الدالة: كتابة، السنة، تدوين، العلواني، إشكالية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين وبعد: فلقد واجهت السنة وما زالت تحديات كبيرة كثيرة، تنوعت مصادرها، وتعددت أهدافها، واختلفت وجهات أصحابها، ابتداءً من إنكار حجيتها، إلى الطعن في حملتها، إلى افتراض الخصومة مع العقل والرأي، مروراً بنقد منهجية المحدثين العلمية، وطعناً في أحكامهم وقواعدهم. وتنوع الطاعنون فمن المعتزلة إلى القرآنيين ومن بعد المستشرقين وانتهاءً بالتيار الحداثي أو إن شئت سمه التيار العلماني، ولكل منهم وجهته وطريقته في الطعن وكيفيته ومقداره. وفي سنة 2014 م ظهر كتاب الدكتور طه جابر العلواني -رحمه الله- والموسوم بإشكالية التعامل مع السنة النبوية، وقمت بقراءة الكتاب قراءة فاحصة نقدية، بهدف تقويمه والاستفادة منه، وبعد القراءة تبين أن في الكتاب إشكاليات متعددة، ومنها موقفه من كتابة السنة وتدوينها، ومن هنا انبثقت فكرة هذا البحث. إضافة إلى أن الدكتور العلواني -رحمه الله- يوضح في كتابه أن ثمة إشكالية عند العلماء في التعامل مع السنة وأراد في كتابه تجلية المنهجية الصحيحة من وجهة نظره في التعامل معها واعتبار حجيتها وما إليه؛ لهذا أحببت أن أعرض كلام الدكتور وأحلله وأبينه، إضافة إلى ما يتمتع به الدكتور طه العلواني من مكانة مرموقة في الأوساط العلمية، مع إشرافه وإدارته للمعهد العالمي للفكر الإسلامي والذي تولى نشر هذا الكتاب.

مشكلة الدراسة:

ويفترض أن تقدم هذه الدراسة إجابات عن الأسئلة التالية:

1. ما موقف الدكتور طه جابر العلواني من كتابة السنة؟
2. كيف جمع الدكتور طه جابر العلواني بين الأحاديث المتعارضة في مسألة الكتابة؟
3. ما موقف الدكتور طه جابر العلواني من تدوين السنة؟
4. ما ثمرات تدوين السنة من وجهة نظر الدكتور طه جابر العلواني؟

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2017/2/16، وتاريخ قبوله 2017/3/21.

أهمية الدراسة:

1. توضح موقف الدكتور طه جابر العلواني من كتابة السنة.
2. تبين طريقة الدكتور طه جابر العلواني في الجمع بين الأحاديث المتعارضة ف مسألة كتابة السنة.
3. تعرف بموقف الدكتور طه جابر العلواني من تدوين السنة.
4. توضح آثار ونتائج تدوين السنة كما يراها الدكتور طه جابر العلواني.

محددات الدراسة:

سيقتصر بحثي في هذه الدراسة حول توضيح رأي الدكتور طه جابر العلواني رحمه الله من خلال كتابه: إشكالية التعامل مع السنة النبوية. والكتاب في طبعته الأولى من إصدارات المعهد العالمي للفكر الإسلامي في هرنندن في أمريكا، 2014 م.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مختصة بتحليل هذه المسألة من هذا الكتاب أو نقده وعرضه. ولكن يوجد هناك رسالة وبحثا علميا يتعلقان بالمؤلف والكتاب:

1. رسالة علمية في شعبة الحديث بالجامعة الأردنية للباحثة فريدة عواد، تحت عنوان: "السنة النبوية في فكر مدرسة إسلامية المعرفة"، ويعتبر الدكتور طه جابر العلواني أحد أبرز رواد ومؤسسي هذه المدرسة. ولم تتعرض الباحثة لمسألة كتابة الحديث وتدوينه عند الدكتور طه جابر العلواني.
2. وأما الدراسة الأخرى فهي بحث للدكتور عارف عز الدين حسونة، بعنوان المآخذ الأصولية على كتاب إشكالية التعامل مع السنة النبوية، وقد نشر هذا البحث ضمن كتاب جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، أبحاث الملتقى العلمي الثالث لجمعية الحديث الشريف وإحياء التراث (منهجية التعامل مع السنة النبوية)، الطبعة الأولى، 1437 هـ، عن دار الحامد للنشر والتوزيع. وهذا الدراسة تناولت كتاب الدكتور العلواني من الجانب الأصولي، لا الجانب الحديثي، فعالجت الموضوعات المتعلقة بحجية السنة، ولم تتطرق للمواضيع الحديثية ككتابة السنة وتدوينها، وعلوم الحديث، والمنهج النقدي للمحدثين.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على عدد من المناهج العلمية، على النحو الآتي:

1. المنهج الاستقرائي الوصفي: حيث قام الباحث باستقراء الكتاب المذكور، ورصد المسائل المتعلقة بكتابة السنة النبوية وتدوينها، ومن ثم وصفها وتقسيمها
2. المنهج النقدي: حيث سيقوم الباحث بعد تحليل المعلومات والآراء الواردة في الكتاب بعرضها ونقدها في ضوء أسس علوم الحديث.

خطة الدراسة:

تقسم هذه الدراسة إلى تمهيد ومبحثين وخاتمة على النحو التالي:

المبحث الأول: كتابة السنة في فكر د. طه جابر العلواني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: كتابة الحديث في العهد النبوي عند د. طه جابر العلواني.

المطلب الثاني: كتابة السنة النبوية في عهد الصحابة والتابعين عند د. طه جابر العلواني.

المبحث الثاني: تدوين السنة في فكر د. طه جابر العلواني.

المطلب الأول: السياق التاريخي لتدوين السنة في عهد عمر بن عبد العزيز عند الدكتور طه جابر العلواني.

المطلب الثاني: نتائج تدوين السنة عند الدكتور طه جابر العلواني الخاتمة.

المبحث الأول

موقف الدكتور طه جابر العلواني من كتابه الحديث

تمهيد

عقد المؤلف رحمه الله فصلاً خاصاً في كتابه للحديث عن كتابة السنة وتدوينها وفي هذا الفصل توضيح وبيان لرأي الدكتور رحمه الله- من كتابة الحديث وتدوينه، ولكن قبل ذلك لا بد من بيان مدلولات بعض المصطلحات المهمة في المسألة، وهي مصطلحات: الكتابة والتدوين والتصنيف، ذلكم أن الخلط بين هذه المصطلحات وارد في استعمال الكثيرين، ومدخل من مداخل الطاعنين.

فالكاتبه عند اطلاقها تفيد: الخط على لوح أو صحيفة، في لسان العرب⁽¹⁾: "كتب الشيء يكتبه كتباً وكتاباً وكتابهً، وكتبه: حَطَّهُ"

والتدوين: جمع المكتوب المتفرق في مكان واحد في القاموس المحيط: "الدِّوان: ويفتح: مجتمع الصحف"⁽²⁾.

والتصنيف: نوعٌ من التدوين، ولكنه أدق منه؛ بحيث يكون مع الجمع ترتيب وتقسيم وتمييز⁽³⁾.

مما تقدم: نجد أن الكتابة أمر عام، فمجرد الخط على الأوراق والرِّقَم عليها يسمى كتابةً، فإذا جُمع المكتوب أصبح تدويناً، فإذا مُيزَّ ورتب صار تصنيفاً وتأليفاً.

ومعرفة هذه الأمور مهمة جداً؛ فبعض المشككين يقول: السنة لم تكتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا خطأ فادح عظيم، بل السنة كتبت في عهده صلى الله عليه وسلم وبإذنه، وأحياناً بأمره صلى الله عليه وسلم-، والأحاديث في ذلك كثيرة، وممن ناقش المسألة وبينها ودلل عليها الدكتور محمد عجاج الخطيب في كتابه الماتع "السنة قبل التدوين"، حيث خصص الباب الأول للكلام عن السنة في العهد النبوي، والباب الثاني: السنة في عصر الصحابة والتابعين، وخصص الباب الرابع لمناقشة متى دون الحديث؟ بتفصيل بديع.

والمؤلف - رحمه الله- عنده شيء من الخلط بين هذه المصطلحات والمعاني، كما سيأتي معنا، مما جعل موقفه من هذه المسألة أيضاً، خلاف جماهير أهل العلم، موافقاً للمشككين والطاعنين.

المطلب الأول: كتابة الحديث في العهد النبوي

ابتدأ المؤلف - رحمه الله- كلامه حول كتابة السنَّة تحت عنوان "نظرة في الأحاديث الواردة في الكتابه"⁽⁴⁾.

وساق المؤلف - رحمه الله- فيه مجموعة من الأحاديث النبوية، الواردة في مسألة الكتابة وقسمها إلى قسمين:

- الأحاديث التي تفيد كراهة الحديث، وساق منها سبعة (7) أحاديث.

- الأحاديث التي تفيد الإباحة، وساق منها ستة (6) أحاديث.

وفي آثار الصحابة والتابعين ساق كذلك عدداً من الأحاديث والآثار المتعلقة بالمسألة وهي (19) أثراً، كما سيأتي في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وحاول المؤلف - رحمه الله- بأكثر من صورة أن يُظهر أن المستقر في العهد النبوي الشريف، هو المنع المطلق من الكتابة، وأن وقائع الإذن إنما هي وقائع نادرة⁽⁵⁾، مع أن الناظر بتجرد وإنصاف ليجد أن الأحاديث الواردة بالكتابة والأمر بها والإذن بالكتابة، ليجد أنها أصح وأصرح وأكثر من الأحاديث الواردة في النهي.

وقد حاول المؤلف الاستكثار من الأحاديث في الدلالة على النهي وعند التحقيق العلمي نجد أن أكثر تلك الأحاديث ضعيفة لا يصح الاستدلال بها، وما كان منها صحيحاً كان وجه الاستدلال به خطأ، كما سيأتي معنا بإذن الله في هذا المطلب والذي يليه.

والمؤلف - رحمه الله- حاول تأخير محاولة الجمع بين الأحاديث النبوية المتعارضة ظاهرياً بين النهي والأذن، واستكثر من الآثار الدالة على النهي؛ ليهيئ نفوس القارئ ويثبت فيها أن النهي هو الأمر السائد في العهد النبوي، وعصر الصحابة والتابعين، وهذا خلاف الواقع الثابت بالأدلة والنصوص.

وعليه وبعد هذه المقدمة أقول:

وردت في السنة الشريفة أحاديث متعارضة ظاهرياً في مسألة الكتابة، أحاديث تنهى عن كتابة الحديث، وأحاديث تبيح ذلك، والناظر والمتأمل في السنة يجد الأحاديث المبيحة أصح وأكثر، وهذا لا يعني أننا نرُدُّ الأحاديث الناهية عن ذلك، بل يثبتها جمع من أهل العلم ويحاولون الجمع بينها وبين سائر الأحاديث على أكثر من وجهٍ للجمع.

ولقد حاول الدكتور -رحمه الله- الإيهام أن أحاديث المنع أكثر من أحاديث الإذن والإباحة فساق سبعة (7) أحاديث في ذلك، واكتفى بذكر ستة (6) من أحاديث الأذن، ولو أنه أعطى البحث حقه، وطالع كتاب الخطيب البغدادي -الذي ينقل منه- بتمامه، لوجد أضعاف ذلك.

بل لو بحث حول الأحاديث التي أوردها لوجد عدداً من العلماء قد تكلم فيها، وذكر أنها لا تعارض الأحاديث الصحيحة الواردة في الإذن بل بعضها بالأمر بالكتابة، فأول ذلك:

1. أشهر حديث في المنع من الكتابة والنهي عنها، حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "لا تَكْتُبُوا عَنِّي شَيْئاً سِوَى الْقُرْآنِ وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي شَيْئاً سِوَى الْقُرْآنِ فَلْيُمْحُهِ"⁽⁶⁾.

فهذا الحديث أشهر الأحاديث في المنع وهو في صحيح مسلم: ومع ذلك تعرض له بعض أهل العلم بالإعلال، قال الإمام الخطيب البغدادي بعد أن ساق الحديث: "تفرد همام برواية هذا الحديث، عن زيد بن أسلم هكذا مرفوعاً. وقد روى عن سفيان الثوري أيضاً، عن زيد. ويقال إن المحفوظ رواية هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري من قوله، غير مرفوع إلى النبي، صلى الله عليه وسلم"⁽⁷⁾.

وقال الحافظ ابن حجر: "ومنهم من أعلَّ حديث أبي سعيد وقال: الصواب: وقفه على أبي سعيد، قاله البخاري وغيره"⁽⁸⁾. ولست هنا بصدد التوسع في الحكم على الحديث صحة وضعفاً والاختلاف في رفع الحديث ووقفه، ولكن ينبغي أن نعلم أن في الحديث خلافاً بين أئمة النقد وعلماء الحديث، بينما لا نجد هذا في الأحاديث المبيحة للكتابة والأمر بها، مع ميلي إلى كونه موقوفاً غير مرفوع وذلك لعدد من المرجحات:

1. أن أكثر الرواة على أنه من قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وتفرد برفعه همام.
2. أن هذا مذهب أبي سعيد رضي الله عنه، وبه كان يفتي، ويمنع طلابه من الكتابة، ويحضهم على الحفظ.
3. أن هذا النهي جاء عقب الحديث المتواتر "مَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"⁹، ومع ذلك لم يرو هذا النهي فيه أحد من الصحابة الكرام رضي الله عنهم-.

4. كثرة الأحاديث المبيحة بالكتابة، بل بعض الأحاديث فيها الأمر بالكتابة، واستقرار ذلك عند الصحابة¹⁰

2. وأما حديث أبي هريرة:

قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نكتب الأحاديث، فقال: "ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا: أحاديث نسمعها منك. قال: أكتب غير كتاب الله؟ أتدرون ما أضل الأمم قبلكم إلا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله! قلنا: أحدثت عنك يا رسول الله؟ قال: حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، قال أبو هريرة: فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار. "هذا لفظ حديثي القطيعي، والآخر بمعناه، إلا أنه قال فيه: "أكتب مع كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله، وأخلصوه"⁽¹¹⁾.

فالحديث في "مسند الإمام أحمد" وهو ضعيف؛ علته: ضعف عبد الرحمن بن زيد بن أسلم. ومدار الحديث عليه وقد ضعفه غير واحد من أهل العلم، كالإمام أحمد وعلي بن المديني وغيرهم من علماء النقد، وأئمة الجرح والتعديل، حتى "قال الشافعي: ذكر لمالك حديث منقطع فقال: اذهب إلى عبد الرحمن بن زيد يحدثك عن أبيه عن نوح عليه السلام"⁽¹²⁾.

والعجب أن الدكتور غفر الله له عزي هذا الحديث إلى كتاب الإمام الخطيب البغدادي -رحمه الله- تقييد العلم، وكان الأولى به أن يعزوه للمسنَد فهو أولى وله رحمه الله مثل هذا الخلل في العزو الشيء الكثير، وهذا دليل من أدلة كثيرة على قصور البحث، والخلل المنهجي فيه.

3. وكذلك حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه-: "تهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نكتب شيئاً من حديثه" في قصته مع معاوية رضي الله عنه-⁽¹³⁾.

فهو كذلك ضعيف لانقطاع بين المطلب بن عبد الله بن حنطب وزيد بن ثابت.

قال ابن أبي حاتم عن أبيه: ولم يسمع من جابر، ولا من زيد بن ثابت، ولا من عمران بن الحصين⁽¹⁴⁾.

4. وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفيه قول النبي صلى الله عليه وسلم "انثوني بكتاب أكتب لكم...."⁽¹⁵⁾ فدلالته على إباحة الكتابة أظهر من دلالاته على منعها وكراهيتها، فلو كانت الكتابة منهيًا عنها لما طلب النبي -صلى الله عليه وسلم- من الصحابة الكرام كتاباً ليكتب لهم.

ثم ذكر المؤلف أحاديث عديدة في جواز الكتابة والإذن بها، ويرى الباحث أن المؤلف -رحمه الله- لو أراد أن يستقصي

الأحاديث الواردة في الكتابة لوجد أضعافاً مما دون وكتب بدءاً من الكتب والوثائق التي كُتبت بأمر النبي صلى الله عليه وسلم كالكتب إلى الملوك ووثيقة المدينة⁽¹⁶⁾ وكذلك كتبه في الصدقة إلى عماله وإذنه الخاص لبعض أصحابه بالكتابة.

وبعد هذا الاستعراض السريع للأحاديث كان لا بد من النظر إلى توجيه الدكتور -رحمه الله- لهذا التعارض الظاهري.

حاول الدكتور -رحمه الله- الجمع بين هذه النصوص وتوجيه المنع الذي اختاره على أنه الأمر السائد في العهد النبوي الأزهر، على أكثر من وجه كلها تعود إلى وجه العلاقة التي يفترضها بين السنة والقرآن فمن هذه الوجوه التي ذكرها:

1- ألا يكون هناك نص مكتوب تحفظ ألفاظه إلا القرآن ليكون رجوع الأمة إليه دائماً مستمراً⁽¹⁷⁾.
2- أن المنع كان القصد منه عدم الخلط بين الجانب التشريعي الذي اختص به القرآن وبين الجانب البشري في حياته -صلى الله عليه وسلم-⁽¹⁸⁾.

3- يقرر أن النهي لم يكن خوفاً من اختلاط القرآن بغيره، وردّ هذا التأويل الواردة في كلام بعض أهل العلم، وعلل ذلك بأن قدرات العرب أكبر من أن يختلط عليهم ذلك⁽¹⁹⁾.

4- إن السنة لم تكن برأيه نصاً، وما كان المنع من الكتابة إلا ليرسخ هذا الأمر في النفوس⁽²⁰⁾.

هذه هي توجيهات الدكتور -رحمه الله- للأحاديث المتعارضة ظاهرياً في الباب، وكلها تصب في تغليب جانب المنع من الكتابة، مخالفاً عشرات الوقائع المثبتة لذلك، متعاملاً معها كأنها لم توجد، وكل هذه التأويلات ومحاولات الجمع، ليس له فيها سلف من أهل العلم السابقين، وكلها مما يريد منها تأييد فكرته ورؤيته للسنة النبوية وربتها ومكانتها.

وأنقل نصاً عنه يوضح شيئاً من مراده في هذا: "وقد قصد من ذهب إلى النهي عن الكتابة أن لا يكون هناك أي نص يُكتب ليحفظ بألفاظه ومعانيه، ولتحفظ معانيه بألفاظه إلا القرآن الكريم، وليكون الرجوع إليه دائماً مستمراً، وليكون مرجعية السنة المنقولة المتداولة بالمعاني لا بالألفاظ إلا ماندر، وأي شيء عدا القرآن يمكن أن يندرج في التداول الشفوي. فالقائلون بالنهي عن الكتابة إنما هو النبي الذي يريد أن يحول دون وجود نصٍ موازٍ بجانب القرآن الكريم"²¹ وهو بهذا يتوافق مع مقصد من مقاصد القرآنيين والاتكاء على بعض شبه المستشرقين.

يقول الطبيب محمد توفيق صدقي:

"لا خلاف بين أحد من المسلمين، في أن متن القرآن الشريف مقطوع به؛ لأنه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ بدون زيادة ولا نقصان، ومكتوب في عصره بأمر منه عليه السلام، بخلاف الأحاديث النبوية فلم يكتب منها شيء مطلقاً إلا بعد عهده بمدة تكفي لأن يحصل فيها من التلاعب والفساد ما قد حصل، ومن ذلك نعلم أن النبي عليه السلام لم يرد أن يبلغ عنه للعالمين شيء بالكتابة سوى القرآن الشريف الذي تكفل الله تعالى بحفظه في قوله جل شأنه: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) فلو كان غير القرآن ضرورياً في الدين لأمر النبي بتقييده كتابةً وتكفل الله تعالى بحفظه، ولما جاز لأحد روايته أحياناً على حسب ما أداه إليه فهمه²².

ولست هنا بصدد ذكر أقوال أهل العلم في وجوه الترجيح فمن قائل بالنسخ أو لثلا يختلط القرآن بغيره، أو أن الإذن كان لمن خشي النسيان، بل كان للامام ابن حبان -رحمه الله- منحيّ آخر، مختلفاً تماماً، فجعل المنع من الكتابة من باب حفظ السنة وليس خوفاً على القرآن، فقال رحمه الله: "زجره صلى الله عليه وسلم عن الكتابة عنه سوى القرآن، أراد به الحث على حفظ السنن دون الاتكال على كتبها وترك حفظها والتفقه فيها."⁽²³⁾

وهذا معنى لطيف، واستنباط جميل، لا يصدر إلا ممن امتلأ قلبه تعظيماً للسنة النبوية الشريفة.

كل هذه التأويلات ومحاولات الجمع على فرضية ثبوت رفع حديث أبي سعيد الخدري، وأما مع تضعيفه فلا نحتاج إلى أي منها.

المطلب الثاني: كتابة السنة النبوية في عهد الصحابة والتابعين

أخذت مسألة كتابة السنة النبوية عند الصحابة الكرام والتابعين -رحمهم الله- حيزاً من اهتمام الدكتور -رحمه الله- وأفرّد لها عنواناً خاصاً في كتابه بعنوان: كتابة الحديث في عهد الصحابة وأورد فيه -عفا الله عنه- آثاراً كثيرةً مجموعها (19) أثراً.

والمؤسف أن الدكتور -غفر الله له- حاول إخفاء الحقيقة وإيهام القراء أن الأمر السائد في هذا العصر الأتور هو المنع من الكتابة والنهي عنها، فمن جملة الآثار التي ذكرها رحمه الله أثران فقط مفادهما الإذن بالكتابة ووجودها، متناسياً رحمه الله عشرات الآثار بل مئات الآثار المفيدة للإذن بالكتابة ووجودها عند الصحابة والتابعين -رحمهم الله-.

وسأقف مع هذا الموضوع عدة وقفات.

المسألة الأولى: تحقيق مذهب الخلفاء الراشدين في مسألة الكتابة

أورد المؤلف عدداً من الآثار عن الخلفاء الراشدين مفادها المنع من الكتابة بأسوقها وأبين حالها.

الأثر الأول: عن أبي بكر الصديق في قصة جمعه خمسمائة حديث ثم إحراقها بالنار (24).

فقد أوردته رحمه الله وعزاه إلى تذكرة الحفاظ، ويظهر لي أن في هذا العزو خلافاً فاحشاً - كما سيأتي - ففي القصة يبين الصديق - رضي الله عنه - سبب حرقه لهذه الأحاديث التي جمعها فتمام القصة أن عائشة رضي الله عنها سألته - رضي الله عنه -، عن سبب إحراق الأحاديث! فقال: "خشيت أن أموت وهي عندي، فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني فأكون قد نقلت ذلك" (25).

فتمام القصة يبين ويوضح أن سبب الحرق ليس هو المنع من الكتابة هذا، بل لو عكسنا الاستدلال، فذكرنا مثل هذه القصة على جواز الكتابة لكان أولى، هذا أولاً.

أما الأمر الآخر: وهو أمر مهم جداً، أن الإمام الذهبي - رحمه الله - عقب على هذه القصة بقوله: "فهذا لا يصح والله أعلم". وكلام الإمام الذهبي في محله فالأثر في سنده موسى بن عبد الله بن حسن قال فيه البخاري: فيه نظر²⁶ إن نقل النص المؤيد لفكرة معينة من مصدر معين، ثم بتر النص، وحذف وإهمال حكم صاحب المصدر الأصل عليه، ليعُدَّ خلافاً كبيراً في المنهج العلمي، والأمانة العلمية، وهي سقطة كبيرة ما كان للمؤلف - رحمه الله - أن يقع بمثلها. الأثر الثاني: عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين أراد كتابة السنن واستفتى الصحابة رضي الله عنهم ثم عدل عن رأيه (27).

وهذه القصة أيضاً لا تصح؛ فهي منقطعة؛ فإن عروة بن الزبير لم يدرك عمر - رضي الله عنه - فإنه قد ولد في أوائل خلافة عثمان رضي الله عنه، كما ذكر ذلك من ترجم له (28).

الأثر الثالث: أيضاً عن عمر - رضي الله عنه - أنه خطب الناس وأمرهم بإحضار كتبهم ثم حرقها (29).

وهذه الرواية أيضاً منقطعة؛ فإن محمد بن القاسم الراوي عن عمر - رضي الله عنه - ولد في خلافة علي - رضي الله عنه - (30).

الأثر الرابع: عن علي رضي الله عنه أنه خطب فقال: "أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجح فمأه... (31).

وهذه القصة أيضاً لا تصح؛ فهي من رواية جابر الجعفي؛ وهو ضعيف كما هو معلوم.³² ولا أريد أن استطرذ بذكر جميع الآثار التي أوردها الدكتور غفر الله له، وإنما أردت فحسب توضيح حقيقة الآثار الواردة عن الخلفاء الراشدين.

على أنني أقول: لو أن هذه الآثار والقصص ثابتة صحيحة، فهي دالة دلالة واضحة على نقيض زعم المؤلف - رحمه الله -؛ إذ أنها تدل على وجود الكتابة في ذلك العصر وانتشارها، حتى استدعى ذلك من الخلفاء الطلب من الناس أن يجمعوها ليحرقوها، ولو كانت الكتابة نادرة أو غير موجودة لما احتاجوا لذلك.

بل إن الثابت عن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم أرواحهم - خلاف هذا، فهذا الصديق - رضي الله عنه - يكتب لأنس بن مالك - رضي الله عنه - كتاباً فيه فريضة الصدقة (33) وثبت عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قوله: "قيدوا العلم بالكتاب" (34) وروي مثله علي - رضي الله عنه - وهو ضعيف (35).

وهناك آثار أخرى عنهم وعن غيرهم من الصحابة - رضي الله عنهم - فلماذا التغافل عنها وهي أصح وأصرح من الآثار التي نقلها الدكتور رحمه الله، وهي في دواوين السنة المشهورة، والكتب التي نقل منها.

ويعزو الباحث هذا إلى خلل في المنهجية العلمية عند الدكتور العلواني - غفر الله له -، ولا أستطيع أن أقول هنا أنه قصور في البحث فأنر أبي بكر الصديق في صحيح البخاري وأثر عمر في مصادر كثيرة، أحدها "تقييد العلم" للخطيب البغدادي والذي هو أصل في هذه المسألة، وقد ذكر الخطيب فيه أحاديث وآثار المنع وأثر الإذن والإباحة والفعل، فلماذا التغاضي عن بعض هذه الآثار، والدكتور منه ينقل.

وهكذا فعل - رحمه الله وغفر له - في الكتابة عن التابعين ذكر من كره ذلك، بل جعله المستقر عند الجيل الأول من التابعين. وهذا كله خطأ جسيم وكبير فإن الآثار الواردة في كتابة الصحابة ولا أقول التابعين فقط أكثر من أن تجمع وتحصر، حتى إن الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه الماتع دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، أثبت أن الصحابة رضي الله عنهم

لم يكتبوا فحسب، بل جمعوا وألّفوا في التفسير والفقّه والفرائض والسيرة النبوية⁽³⁶⁾، نعم هي في جزئيات المسائل، وليست تصنيفاً بالمعنى المتأخر لكن تدل دلالة واضحة على انتشار الكتابة ورواجها.

والناظر في تاريخ التابعين ليجد هذا الأمر أوضح وأصرح ويكفي الباحث مبدئياً أن ينظر في كتاب الخطيب البغدادي "تقييد العلم" وهو كتاب الذي ينقل منه الدكتور -رحمه الله- النصوص في هذا الباب، فيجد آثاراً كثيرة دالة على الإذن بالكتابة وممارستها بل والحث عليها، فلا أدري كيف غابت عن الدكتور رحمه الله؟! وسأكتفي بنقل أثريين اثنين عن الأمام إبراهيم النخعي والإمام عامر بن شراحيل الشعبي وهما ممن نقل عنهم المؤلف رحمه الله المنع من الكتابة أو أوهم ذلك.

قال منصور بن المعتمر: قلت لإبراهيم -أي النخعي-: إنّ سالمًا إذا حدثت أتمّ وإذا حدثت تخرم؟، قال: "إنّ سالمًا يكتب وأنا لا أكتب"⁽³⁷⁾.

وقال الشعبي لطلابه: "إذا سمعتم مني شيئاً فاكتبوه ولو في حائط"⁽³⁸⁾.

حتى قال الإمام الخطيب البغدادي بعد أن نقل الأحاديث والآثار المجوزة للكتابة:

"قد أوردت من مشهور الآثار ومحفوظ الأحاديث والأخبار عن رسول رب العالمين وسلف الأمة الصالحين، صلى الله عليه، ورضي عنهم أجمعين، في جواز كتب العلم وتدوينه وتجميل ذلك الفعل وتحسينه، ما إذا صادف بمشيئة الله قوي شك رفعه أو عارض ريب قمعه ودفعه"⁽³⁹⁾.

فبعد كل هذا لا يشك باحث متطلب للحق أن المنع من الكتاب ليس هو الأمر السائد في ذلك العصر بل الكتابة موجودة منتشرة.

ولكن يبقى أمر مهم وهو توجيه بعض الآثار الصحيحة التي يقدر فهم منها المنع من الكتابة أو ذمها.

إنّ المتأمل لهذه الآثار وهي قليلة بالنسبة للآثار المعارضة لها، ليستطيع أن يخرج بجملة من التوجيهات والتأويلات لها، ويرى الباحث أنّ من أهم هذه التوجيهات مايلي:

1- الآثار الواردة في بداية عصر الصحابة والتي مفادها النهي عن الكتابة أو ذمها، تتوجه على منها أمرين اثنين:

الأمر الأول: ألا تختلط السنة بالقرآن الكريم، وهذا قصد جليل، خاصة في أذهان المسلمين الجدد، حتى إن أبا سعيد علق النهي عن كتاب الحديث فقال: "لن أجعله قرآناً"⁽⁴⁰⁾.

الأمر الثاني: أرادوا أن يكون سبيل تلقي السنّة السماع والرواية، ففي بعض تعليقاتهم، ولكن خذوا كما أخذنا عن رسول الله، كان صلى الله عليه وسلم يحدثنا فنحفظ"⁽⁴¹⁾.

2- وأن الآثار الواردة عن التابعين فيمكن توجيهها كما يرى الباحث أنهم نهوا عن الكتابة ليعاني الطالب الحفظ، وتقوى ملكته عنده، ذلكم أن الكتابة إن اعتمد عليها البعض قد تضعف ملكة الحفظ عنده، فأرادوا من طلابهم أن يكونوا أهل حفظ كشأن سائر العرب، ولأنّ الحفظ أمكن وأثبت أقوى في الحجة، بحيث إذا احتاج الطالب المعلومة استدعاها من حفظه مباشرة.

يستفاد هذا من إذن بعض التابعين لطلابهم من سييء الحفظ بالكتابة، فكان الإذن معللاً بأنه سييء الحفظ⁽⁴²⁾، فأما من كان يحفظ فكانوا يحاولون ثبته عن الكتاب لئلا تضعف ملكة الحفظ عنده.

ولما كان كثير من الناس ضعيف الحفظ كان الإذن خوفاً من ضياع العلم،

قال إسحاق بن منصور: قلت لأحمد: من كره كتابة العلم؟ قال: "كرهه قوم كثير ورخص فيه قوم"، قلت: لو لم يكتب ذهب العلم، قال أحمد: "ولولا كتابته، أي شيء كنا نحن؟"⁽⁴³⁾.

فالممنوع إذن كان لتقوية ملكة الحفظ عند الطلاب، والإذن كان لسييء الحفظ، ثم كانت الكتابة سبيلاً لحفظ العلم.

المبحث الثاني

تدوين السنة في فكر د. طه جابر العلواني.

المطلب الأول: السياق التاريخي لتدوين السنة في عهد عمر بن عبد العزيز عند الدكتور طه جابر العلواني

عني الدكتور العلواني -رحمه الله- بمسألة تدوين السنّة النبوية وجمع عمر بن عبد العزيز رحمه الله لها ووضع عنواناً بارزاً لذلك فقال: "فهم قضية جمع عمر بن العزيز للسنّة النبوية في سياقها التاريخي"⁽⁴⁴⁾.

بدأ -رحمه الله- التمهيد لهذه القضية بذكر الانتطارات بين الأمة والافتتال وتنمية الفتن وحوار عمر بن عبد العزيز مع الخوارج ثم تساءل فقال: "فهل ما قام به عمر بن عبد العزيز بالأمر بتدوين السنّة لوضع حد للافتراء على النبي -صلى الله عليه

وسلم-؟ أو كانت الغاية لتقليص دواعي الاختلاف بين فرق الأمة المختلفة؟ أو أنه كانت هناك أسباب كامنة تستبطن رؤية عمر لحال آنذاك من جهة ونظرية المستقبلية من جهة أخرى؟⁽⁴⁵⁾.

بمثل هذه الاسئلة افتتح المؤلف -رحمه الله- كلامه على مسألة التدوين، ولا أدري لماذا افتتح بمثل هذه الأسئلة؟! وخاصة الإشارة إلى الفتن والخلاف! فهل كان الدكتور العلواني -رحمه الله- يرى أن لهذه الفتن تأثيراً كبيراً على السنة وتدوينها وروايتها وقتئذٍ؟!

إن المتأمل في سيرة عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- ليدرك حرصه على العلم، وتقانيه فيه، وحرصه على نشره، ولم يقتصر ذلك على الأمر بالجمع الرسمي، بل كان يحث الناس على الاهتمام بالعلم وروايته وكتابته، فقال في أحد خطبة مرشداً عموم الناس: "أيها الناس: قيدوا النعم بالشكر وقيدوا العلم بالكتابة"⁽⁴⁶⁾.

ووجه الكتب إلى عدد من أهل العلم في زمانه كأبي بكر بن حزم ومحمد بن شهاب الزهري وكتب حتى لأهل البلدان وخاصة أهل المدينة⁽⁴⁷⁾ بل إلى الآفاق جميعاً، يبحثهم على كتابة السنن.

فاهتمام عمر بن عبد العزيز بالسنة واضح، وأهدافه من ذلك واضحة جداً؛ فإنه عبّر عنها في كتبه ورسائله إلى من كلفه بهذه المهمة العظيمة، ففي صحيح الإمام البخاري قوله: "وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم انظر ما كان من حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فاكتبه فإني خفتُ دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، ولتُقشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم؛ فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً.

قال البخاري: حدثني العلاء بن عبد الجبار قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك، يعني حديث عمر بن عبد العزيز إلى قوله: ذهاب العلماء"⁽⁴⁸⁾ ففي هذه الرسالة الجليّة توضيح لأهداف عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- ومقاصده من هذا الجمع، وفيها بيان مراده، وفيها خطته الشاملة في نشر العلم فأهدافه من الجمع كما جاءت في رسالته هذه:

أ. الخوف من دروس العلم وضياعه.

ب. الخوف من موت العلماء.

أما القصد فهو جمع السنة النبوية مع حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- وورد في رسائل أخرى أنه حدد بعض من يكتب حديثهم كعمر بن الخطاب وعمرة بنت عبد الرحمن وغيرها.

وأما خطته في نشر العلم فإنه وجه بما يلي:

أ. إيشاء مجالس العلم والتحديث.

ب. الحرص على تعليم الناس.

ج. أن يكون هذا العلم للعامة جميعاً وألا يكون للخاصة وسراً.

فقد حرص عمر بن عبد العزيز أن تنتشر السنة النبوية والعلم الشرعي في عموم الأمة لا في خصوصها.

ولا أدل على ذلك، من أنه لما انتهى الإمام الزهري -رحمه الله- لما جمع من السنة، وجه أمير المؤمنين عمر بالدفاتر إلى الأمصار والبلدان. قال ابن شهاب الزهري: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن، فكتبناها دفترًا دفترًا، فبعث إلى كل أرضٍ له عليها سلطان دفترًا"⁽⁴⁹⁾.

وهذا أول في شيء في مراد عمر بن عبد العزيز رحمه الله من جمع السنن، وأوضح من جميع التساؤلات التي طرحها المؤلف رحمه الله، أو التأويلات التي تأولها والتي منها قوله رحمه الله: "فقد عبّر أبو زرعة الدمشقي عن مراد عمر بن عبد العزيز من عملية الجمع والتدوين قائلاً: "...أراد عمر بن عبد العزيز أن يجعل أحكام الناس والاجتهاد حكماً واحداً ثم قال: إنه قد كان في كل مصر من أمصار المسلمين ووجد من أجناده ناساً من أصحاب رسول الله وكان فيهم قضاة قضاة قضاة بأقضية أجازها أصحاب رسول الله ورضوا بها...."⁽⁵⁰⁾.

ولي مع هذا النص وقفات:

الأولى: حاول الدكتور العلواني -رحمه الله- أن يوهم أن هذا النص من تاريخ أبي زرعة متعلق بجمع السنة وتدوينها، والأمر ليس كذلك؛ فهذا النص ورد في سياق القضاء، بل وتحت باب "في ذكر القضاة"⁽⁵¹⁾، فلا علاقة لهذا النص بجمع السنة وتدوينها، بل لن تجد في تاريخ أبي زرعة كلاماً حول جمع السنة وتدوينها وجهد عمر بن عبد العزيز في ذلك.

الوقف الثانية: أن الدكتور -رحمه الله- أوهم أيضاً أن هذا الكلام من كلام أبي زرعة وتعبيراته وهذا أيضاً غير صحيح، فهو من قول سليمان بن حبيب، كما في تاريخ أبي زرعة.

الوقفه الثالثة: وردَ في نقل الدكتور السابق: "أراد عمر بن عبد العزيز أن يجعل أحكام الناس والاجتهاد حكماً واحداً". وعند الرجوع إلى الأصل وجدنا النص يقول: "أرادَ عمر بن عبد العزيز أن يجعل أحكامَ الناس والاجتهاد" وليس الاجتهاد وهذا خلل يترتب عليه خلل في الفهم وهو هكذا (الأجناد) في طبعتي الكتاب. بقي في هذا السياق تأويل واحد ذكره المؤلف رحمه الله كدافع من دوافع عمر بن عبد العزيز رحمه الله الجمع السنة حيث يقول:

"فقد رأى عمر بن عبد العزيز ومن معه- في تلك المرحلة- ضرورة جمع السنن؛ لتقديم المصدر المُؤوّل للقرآن الكريم إلى جانب القرآن بوصفه المصدر التطبيقي المُؤوّل⁽⁵²⁾ في الواقع لآيات الكتاب الكريم إلى الأمة؛ ليكون ذلك بيان منهج النبي -صلى الله عليه وسلم- في اتباع القرآن، تطبيقه، بحيث يتمكن المسلمون من التأسي به- صلوات الله وسلامه عليه- ويساعداً على حسم الخلافات والقضاء على المنازعات، وإعادة الوحدة إلى صفوف الأمة، فأصدر أوامره إلى علماء المسلمين في مختلف الأمصار للغاية بجمع السنن"⁽⁵³⁾.

ومثل هذا التأويل قد يقبل اجتهاداً مع ورود النص القاطع من هَدَفِ عمر بن عبد العزيز من الجمع من قوله -رحمه الله-، ولكن معرفتنا برأي الدكتور -رحمه الله- وموقفه حول مفهوم السنة وحجبتها ودورها مع القرآن الكريم، يجعلنا نردُّ مثل هذا التأويل والدافع، فالدكتور العلواني رحمه الله يخالف جمهور أهل العلم في حجية السنة ويرى أن السنة ليست وحياً كلياً، وليست حجة كلياً، وفي ذلك يقول -رحمه الله-: "وينبني على ذلك أن هذه السنن التي نحن مطالبون بالأخذ بها والتي تعد وحياً هي ذاتها السنن التي لها أصول تشريعية في القرآن الكريم، وما ليس له أصل في الكتاب يمكن تجنبه على أساس الإفادة منه في مجالات أخرى كالحكمة أو توجيه قابل للتطبيق أو اعتبارات أخرى لكن ليس له الصفة التشريعية الموحاة"⁵⁴.

نعم أراد عمر بن عبد العزيز للسنة النبوية أن تنتشر وتظهر لتعين على فهم القرآن الكريم وتساعد على تطبيقه، ولكنه ما أراد حصر السنة بهذا، فالسنة في رأي عمر وغيره من أهل العلم أوسع من هذا وأول دليل على هذا أن عمر وجه على العلماء وأرسل إليهم بجمع حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وسننه دون تقييد أبداً.

ومثل الدكتور رحمه الله للنموذج الذي أراده عمر بن عبد العزيز من الجمع بموطأ الإمام مالك -رحمه الله-، وهذا المثال خطأ واضح بين، إذ المثال بالموطأ على التدوين والجمع لا يصح فالموطأ من أوائل المصنفات الحديثية، وفرق بين التصنيف والتدوين، وهذا من الدلائل على خلط الدكتور -رحمه الله- بين هذه المصطلحات.

ثم إن جعل ذلك مثلاً لقصد عمر لا يصح إلا على فهم الدكتور -رحمه الله- لقصد عمر من التدوين وقد وضحنا الخلل في ذلك.

المطلب الثاني: نتائج تدوين السنة عند الدكتور طه جابر العلواني

بعد أن تحدث الدكتور العلواني -رحمه الله- عن الجمع العمري للسنة النبوية والحديث الشريف تعرّض لذكر النتائج التي ترتبت على هذا الجمع وجعل لذلك عنواناً فقال: "عمّ تمخضت عملية التدوين؟"⁽⁵⁵⁾.

وقد أطل -رحمه الله- في ذكر تلك النتائج والثمار التي أثمرتها عملية التدوين، ابتدأها -رحمه الله- بقوله: "لكّن الذي لا شك فيه أن عملية جمع السنة كانت ثمرة جهود هائلة، لكنها تبقى في النهاية عملية بشرية احتمالية وظنيّة، ولا يستطيع أحد أن يجزم بأنّ هذه الطريقة قد أحاطت بكل نص صحيح، ولا أنّها منعت كل خبر ضعيف، ومن هنا فكيف يمكن في الدين الالتزام بما هذا شأنه؛ أي بما كان من المحتمل ألا يعرف أصلاً أو بما يحتمل أن يكون ضعيفاً مدخولاً، ومما يؤكد ذلك أنّ هذه العملية التدوينية لم تكتمل فصولها قبل القرن الهجري الثالث، كما أنّها لم تبدأ جدياً قبل منتصف القرن الثاني"⁽⁵⁶⁾.

وهذه المقدمة التي قدّم بها الدكتور رحمه الله كافية لمعرفة ثمرات ونتائج التدوين من وجهة نظره -رحمه الله- إذ حوت هذه المقدمة عدداً من المغالطات

أولاً: إن عملية جمع السنّة النبوية لم تكن ثمرة فردٍ أو أفراد، بل كانت ثمرة جهود أمة وأئمة، نعم هي جهود بشرية، ولكنها ليست لأحاد البشر، وإنما لأمة وجيل كامل، وهم خير جيل، ومن قام بها خير الناس في ذلك الوقت والزمان.

ثم إن كتابة السنة بل وتدوينها لم تبدأ في وقت محدد، بل إن المُطع على التاريخ الإسلامي والسيرة النبوية وحياة الصدر الأول من أمة الإسلام، ليدرك أن السنة النبوية كانت محفوظة بطرق متعددة منها كتابة أحاد الصحابة الكرام لها، ثم بتدوين كثير من تلاميذهم لها، بل إن الكتابة هي الأمر السائد عند التابعين الكرام، فكان الجمع والتدوين موجوداً في عهد الصحابة والتابعين.

وإن جعل جمع عمر بن عبد العزيز -رحمه الله- هو أساس عملية التدوين، خطأً جسيماً؛ لأنه مخالف لواقع الحال، وإن أفضل ما يوصف به جمع عمر -رحمه الله- أنه الجمع الذي تبنته الدولة الإسلامية، فليس هو أول المطاف بل سبقه مراحل ومراحل، ولم يكن كذلك آخر المطاف.

ثانياً: يحاول الدكتور في كل مرة وفي كل فرصة التشكيك بحجية السنة مع محاولته التبرؤ من ذلك فما هو هنا يقول: "فكيف يمكن في الدين الالتزام بما هذا شأنه؟" وهذا عين كلام المستشرقين في كلامهم عن تأخر تدوين السنة ودخول ما ليس منها فيها وأن هذا يضعف القول بقبولها وحجيتها.

إن مثل هذا الكلام لا يصدر من عالم عَزَف جهود العلماء في الحفاظ على الدين عموماً، وعلى القرآن والسنة على وجه الخصوص، وجهود المحدثين في ترقية السنة مما ليس منها.

ثالثاً: نلاحظ خطأً عند الدكتور الفاضل -غفر الله له- بين مسألتَي التدوين والتصنيف، ويستطيع من له أدنى إلمام بتاريخ تطور العلوم ونشأتها عموماً، وتاريخ السنة على وجه الخصوص، أن يعلم أن الكتابة كانت موجودة في عهد النبي -صلى الله عليه وسلم- وبدأت بعده مباشرة عملية الجمع، واستمرت في عهد الصحابة والتابعين، ورافقتها في فترة من الفترات مرحلة التدوين ومن ثم التصنيف، فبدأ بعض الصحابة بجمع بعض الحديث في أبواب محددة، وهي وإن كانت أقرب إلى الجمع المجرد ولكنها اللبنة البدائية للتدوين ومن بعده للتصنيف، وقد ذكرت كتب التراجم مصنفات لبعض التابعين⁽⁵⁷⁾.

وقد استوعب ذلك الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه "دراسات في الحديث النبوي". إن مسألة الكتابة والتدوين والتصنيف مترابطة، والخلط بينها مشكلة، ادعاء تأخر بداية التدوين خلل كبير في تاريخ العلوم، وفهم مجريات الواقع العلمي لها.

ولا بد من وقفة مع النتائج التي ذكرها الدكتور -رحمه الله- لعملية تدوين السنة، وأول هذه النتائج قوله:

"كان لهذا المخاض المتمثل في عملية التدوين نتائج وأثار كبيرة، فمن ناحية الكمّ تضاعفت الأحكام والتكاليف الشرعية بما ورد في السنة الأحاديث وأصبح هذا التراث الحي المتناقل هو أبرز مكونات شخصية المسلم"⁽⁵⁸⁾.

إن مثل هذا الكلام لا يجب أن يصدر من عالم له وزنه وقدره بين أهل العلم، فكلام العالم موزون محسوب بدقه متناهية، ما كانت السنة النبوية يوماً عبئاً ثقیلاً على الأمة، ولا كانت زيادة تكاليف على العباد، إن معظم السنة وأكثرها دائر في فلك القرآن الكريم، بياناً وتوضيحاً، تقييداً لمطلقه وتخصيصاً لعامه، وبياناً لمجمله، وإن الأحكام الشرعية التي استقلت السنة بتشريعيها استقلالاً تاماً معلومة محصورة، وما كان يتعلق بالعبادات فأغلب السنة فيها بيان لمجمل القرآن.

وكون الأحاديث أبرز مكونات شخصية المسلم فهذا أمر محمود، بل هو الذي كان عليه الصحابة الكرام -رضي الله عنهم-، فكانوا يتأسون ويقفون بالرسول -صلى الله عليه وسلم- في صغير الأمور وكبيرها، وحين كانت السنة النبوية هي المكون من مكونات الشخصية المسلمة كانت الأمة في أوج عزتها وقوتها، ولما ضعف اتصال الأمة بالوحيين الشريفيين الكتاب والسنة ضعفت وهانت.

هذه هي النتيجة الأولى لعملية التدوين التي صدر بها الدكتور نتائجه أما النتيجة الثانية فيظهرها قوله -رحمه الله-:

"وعندها أصبح الحديث علماً وأصلاً يقوم عليه الفقه الإسلامي، ودخلت الأمة مرحلة "الإنتاج الفقهي"، ووجد الفقهاء آلاف مؤلفة من الأحاديث التي كان على الفقهاء الالتزام بها، وانحصر عملهم في التثبت من صحة الحديث وصلاحيته للعمل به، فإذا ما انتهى إلى ذلك تعين العمل به، وإذا بدرت من أحد الفقهاء بادرة اعتراض أو تمرد طعن في دينه مباشرة، وقد يصل الأمر إلى حد التكفير، وهكذا انقسمت طوائف علماء الأمة إلى أهل رأي وأهل حديث"⁽⁵⁹⁾.

وهذه النتيجة أيضاً فقط في تصور الدكتور ومن بنات أفكاره رحمه الله، فما كانت السنة النبوية يوماً سبيل فرقة وسبب انقسام، وليست السنة هي التي فرقت الأمة إلى أهل رأي وأهل حديث.

وهنا وقفات:

الوقفة الأولى: أن السنة النبوية والحديث الشريف سابق لوجود الفقه والفقهاء، وأخذ الصحابة عن نبيهم -صلى الله عليه وسلم- مشافهة وطبقوه في حياتهم، متأسين ومقتدين بالنبي -صلى الله عليه وسلم-، واختلف بعض الصحابة في فهم وتطبيق بعض الأحاديث، وهذا كان لا بد من وقوعه لعوامل كثيرة ذكرها أهل العلم في كتبهم.

الوقفة الثانية: أن السنة النبوية هي أحد أهم أعمدة الفقه الإسلامي الصحيح، ولا يعرف عن إمام من أئمة المسلمين سواء الأربعة أو غيرهم، تركه للسنة، أو ردّها لها، أو عدم احتجاجه بها.

الوقفة الثالثة: لم يكن ترك عالم أو فقيه لبعض السنن، بسبب تأويل، أو خطأ في الفهم، أو اعتقاد عدم ثبوت، سبباً لتكفيره أو الطعن في دينه، وعلى من ادعى ذلك بيان الدليل عليه.

الوقفة الرابعة: قد يقل الفقه عند بعض أهل الحديث، وقد تضعف معرفة السنن عند بعض أهل الفقه، وقد يقع النزاع بين الطائفتين، ولكن مرّ هذا النزاع إلى العلم وقواعده وأصوله، بعيداً عن التعصب والهوى فضلاً عن التكفير والطعن في الدين. الوقفة الخامسة: أن الفقهاء لم ينشغلوا أبداً بالتأكد من صحة الحديث ولم يأخذوا هذا العمل الجليل من أوقاتهم، فقد كانت هذه وظيفة المحدثين وعلمهم، وكانت العلاقة بين الفقهاء والمحدثين علاقة تكامل لا تآكل.

أما النتيجة الثالثة التي ذكرها الدكتور -رحمه الله تعالى- فهي أشدّ ظملاً من الأوليين، يقول -رحمه الله-: "ومن هنا فإنه ما إن أطلّ عصر التدوين، تدوين الثقافة أو الذاكرة الثقافية الشفوية للأمة في منتصف القرن الثاني؛ إلا وكان القرآن الكريم محيداً بشكل كبير"⁽⁶⁰⁾.

إن مجرد حكاية هذا القول مغنٍ عن ردّه وتعقبه، وما كنتُ أظن أن الدكتور -رحمه الله- يتفوه بمثل هذا الكلام البعيد عن الحجة والدليل، البعيد عن الواقع، المخالف لإرادة الله بحفظ القرآن الكريم.

إن أدنى من له اطلاع على شيء من تاريخ المحدثين ولن أقول المسلمين عموماً ليعرف بطلان هذا الدعوى، أن من سيرة سلفنا الصالح وسننهم في طلب العلم البدء بكتاب الله تعالى حفظاً كاملاً، بل كانوا لا يأذنون لأحد بالرحلة وطلب الحديث حتى يتم حفظ القرآن الكريم، ويزيد بعضهم اشتراط أن يصلي به في التراويح إماماً، وليس هذا عند سلفنا الصالحين أهل القرون الأولى فحسب بل استمر ليكون ديننا وطريقه لطلاب العلم عموماً حتى وقت قريب قريب.

ويستطيع أي قارئ أن يقرأ في كتب التاريخ والسير ليجد في ترجمة أي علم من أعلام هذه الأمة، أنه قرأ القرآن أولاً ثم سمع الحديث. ومن شاء فليقرأ في كتب أهل العلم في عناية الأمة بالقرآن الكريم، ليجد نفس الأمر، بل ليجد أسماء المحدثين وطلاب الحديث تطرز تلك الكتب. ولك أن تقف على التفاسير المشهورة لتجد أن أعظم تفسير متداول بين أهل العلم وطلابه هو لأحد المحدثين وهو الإمام الطبري رحمه الله.

الخاتمة والنتائج

بعد هذه الجولة السريعة في هذا البحث مع الدكتور طه جابر العلواني -رحمه الله-، تبين للباحث عدد من النتائج وهي كالتالي:

1. الروايات المتعارضة في مسألة كتابة الحديث بين الإذن والنهي، يمكن توجيهها توجيهاً علمياً صحيحاً بعيداً عن التشكيك في السنة.
2. كان الغالب في عهد الصحابة والتابعين انتشار الكتابة والإذن بها، بخلاف تقرير الدكتور العلواني رحمه الله.
4. كان جمع عمر بن عبد العزيز للسنة حلقة من حلقات الجمع، وليس هو أولها ولا آخرها، فقد سبقه مجموعة ولكن بصورة شخصية، وجمعه رحمه الله كان الخطوة الأولى في الجمع الذي تشرف عليه الدولة.
5. إن عملية جمع السنة النبوية لم تكن ثمرة فردٍ أو أفراد، بل كانت ثمرة جهود أمة وأئمة.
6. وكانت نتيجة هذا الجمع الحفاظ على السنة ونشرها بين الناس، ولم يؤثر هذا الجمع سلباً على الأمة الإسلامية خلافاً لرأي الدكتور العلواني رحمه الله.

الهوامش

- (1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة كَتَبَ، (298/1)
- (2) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، (1197).
- (3) لسان العرب، مادة صَنَفَ، 198/9.
- وانظر: عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، (2/1325 رقم 3057).
- (4) المطيري، حاكم عيسى، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، (8-9).
- (5) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (236).
- (6) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (249).
- (7) صحيح مسلم، كتاب الزهد والدقائق، باب التثبث في الحديث وحكم كتابة العلم، (4/2298 رقم 3004).

- (7) الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تقييد العلم، (31).
- (8) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (208/1).
- (9) والحديث متواتر، وقد جمع الإمام الطبراني طريقه، انظر:
الطبراني، سليمان بن أحمد، طرق حديث من كذب علي متعمداً، تحقيق علي حسن علي عبد الحميد، هشام إسماعيل السقا، المكتب الإسلامي، دار عمار، عمان، الأردن، الأولى، 1410.
وهو في الكتب الستة ومسدّد أحمد من رواية عدد من الصحابة.
- (10) وأشير هنا إلى حديث واحد في الأمر بالكتابة، وهو أمر متأخر، في حجة الوداع، وهو قول النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه: "اكتبوا لأبي شاه" والحديث متفق عليه أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب في اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، برقم 2434، وأخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحج برقم 1355.
- (11) ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، المسند، 2001، (157/17 رقم 11092).
- (12) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام (904/4 ترجمة رقم 201).
- (13) مسند أحمد، (456/35 رقم 21579).
- سنن أبي داود، (490/5 رقم 3647).
- (14) الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، المراسيل (210 رقم 785).
- (15) متفق عليه، صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرض النبي صلى الله عليه وسلم ووفاته، (9/6 رقم 4432).
- صحيح مسلم، كتاب الوصية، باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصى فيه، (1637).
- (16) انظر: الحيدر آبادي، محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، فيه تفاصيل مهمة حول هذه الكتب والرسائل النبوية.
- (17) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (249).
- (18) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (250).
- (19) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (248).
- وممن ذهب إلى هذا الجمع الإمام البيهقي إذ قال في المدخل: "هاتان الروايتان عن أي نضرة عن أبي سعيد الخدري، تدلان على أنّ النهي عن الكتابة إنما وقع خشية أن يخط بكتاب الله شيء"، البيهقي، أحمد بن الحسين، المدخل إلى السنن الكبرى، (406).
- (20) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (249).
- (21) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، 249.
- (22) مجلة المنار، الإسلام هو القرآن وحده، للكاتب محمد توفيق صدقي، العدد التاسع، 1906، 524-515/9، نسخة الشاملة.
- (23) ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب ابن بلبان، (265/1).
- (24) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (236-237).
- (25) الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، (1/10-11).
- (26) الذهبي، محمد بن أحمد، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الأولى، 2003، (1220/4 رقم 324).
- وكذا ليس إبراهيم بن عمر سماع من القاسم بن محمد.
- (27) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (237). وعزاه إلى:
ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، (64/1).
- (28) سير أعلام النبلاء، (422/4).
- (29) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (237). وعزاه إلى:
الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت، تقييد العلم، (52).
- وجامع بيان العلم وفضله، (42/2)، والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (46).
- (30) سير إعلام النبلاء، (54/5).
- (31) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (239) وعزاه ل: جامع بيان العلم وفضله (1/63)، وهو في ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، المصنف، (314/5 رقم 26439).
- (32) انظر ترجمته في: العسقلاني، ابن حجر، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ، (46/2-51).
- (33) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب من بلغت عنده صدقة بنت مخاض وليست عنده، (117/2 رقم 1453).
- (34) والأثر حسن، أخرجه ابن أبي شيبه، المصنف، كتاب الأدب، باب من رخص في كتاب العلم، (312/5 رقم 26427)، والدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، المقدمة، باب من رخص في كتابه العلم، (437/1 رقم 514)، والرامهرمزي، الحسن بن عبد

- الرحمن، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، (377)، والحاكم، المستدرک، کتاب العلم، (188/1 رقم 360)، والخطيب البغدادي، تقييد العلم، (87).
- وهذا الأثر حسن وابن جريح مدلس وقد صرح بالسماع كما عند الرامهرمزي، (377).
- (35) تقييد العلم، 89، وهو ضعيف لانقطاع بين حبيب بن جري وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه.
- (36) الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث الشريف وتاريخ تدوينه، (58/1-59)، وهذا الكتاب من الكتب المهمة جدا في باب دفع الشبهات عن تدوين السنة النبوية.
- (37) تقييد العلم، (108).
- (38) تقييد العلم، (99).
- (39) تقييد العلم، (115-116).
- (40) تقييد العلم، (38).
- (41) تقييد العلم، (36-37).
- (42) انظر: تقييد العلم، (99).
- (43) جامع بيان العلم وفضله، (329/1 رقم 431)، تقييد العلم، (115).
- (44) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (259).
- (45) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (259).
- (46) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، (276)، بالإضافة إلى أنه -رحمه الله- صاحب رواية وقد أخرج له الجماعة، كما ذكر ذلك من ترجم له، وقد طبع كذلك مسند أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز، جمع الباغندي الصغير.
- (47) الدارمي، السنن، (431/1 رقم 505).
- (48) البخاري، صحيح البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، (36/1).
- (49) ابن عبد البر، جامع العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم، (331/1 رقم 438).
- (50) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (259).
- (51) أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، (50).
- (52) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (259).
- (53) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (260).
- (54) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، 155.
- (55) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (276).
- (56) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (276).
- (57) انظر الدراسة المستوعبة لمسألة كتابة الحديث وتدوينه: الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه.
- (58) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (276).
- (59) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (279).
- (60) إشكالية التعامل مع السنة النبوية، (280).

المصادر والمراجع

- الأعظمي، محمد مصطفى، دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ.
- ابن أبي شيبه، عبد الله بن محمد، (المتوفى سنة 325هـ)، المصنف، تحقيق كمال الحوث، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1409هـ.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (المتوفى سنة 597هـ)، سيرة ومناقب عمر بن عبد العزيز، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الأولى، 1404هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي، (المتوفى سنة 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، قام على إخراج محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى، 1379هـ.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، (المتوفى سنة 241هـ)، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (المتوفى سنة 463هـ)، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض،

- الطبعة الأولى، 1414 هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (المتوفى سنة 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.
- أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو، (المتوفى سنة 281هـ)، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1417هـ.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، (المتوفى سنة 256هـ)، الجامع المسند الصحيح، تحقيق محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- البيهقي، أحمد بن الحسين، (المتوفى سنة 458هـ)، المدخل إلى السنن الكبرى، تحقيق محمد الأعظمي، دار الخلفاء، الكويت، د.ط، د.ت.
- الحيدر آبادي، محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، الطبعة السادسة، 1407هـ.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، (المتوفى سنة 463هـ)، تقييد العلم، إحياء السنة النبوية، بيروت، د.ط، د.ت.
- الخطيب، محمد عجاج، السنة قبل التدوين، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1400 هـ.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، (المتوفى سنة 255هـ)، سنن الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المغني، السعودية، الطبعة الأولى، 1412هـ.
- الذهبي، محمد بن أحمد، (المتوفى سنة 748هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
- الذهبي، محمد بن أحمد، (المتوفى سنة 748هـ)، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.
- الرازي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، (المتوفى سنة 327هـ)، المراسيل، تحقيق شكر الله نعمة الله، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1397.
- الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، (المتوفى سنة 360هـ)، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، تحقيق د. عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1404هـ.
- العلواني، طه جابر، (المتوفى سنة 2016 م)، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هرنند، الطبعة الأولى، 1435هـ.
- عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، (المتوفى سنة 817هـ)، القاموس المحيط، مكتب تحقيق الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1426هـ.
- المطيري، حاكم عبيسان، تاريخ تدوين السنة وشبهات المستشرقين، مجلس النشر العلمي، الطبعة الأولى، 2002.

The Attitude of Dr. Taha Jaber Al-Alwani of the Sunnah and its Impact on the Understanding of the Effects in the Writing and Codification of the Sunnah

*Ahmad Abusaiif**

ABSTRACT

This research deals with an important issue taken up by Dr. Taha Jabir al-Alwani in his book dealing with the problem of the Sunnah, which is the issue of writing the year starting, and then write it down.

Where he was a researcher to clarify the position of Dr. al-Alwani, and discussed the conversations and the effects reported by, and the fact that the position of the Caliphs of writing the year.

And he discussed the research of Dr. al-Alwani, in the case of the collection of Omar bin Abdul Aziz for the year and the results of this combination and its effects.

And then record the researcher's findings.

Keywords: Writing, Sunah, Codification, Alwani, Problematic.

* Faculty of Shari'a, The University of Jordan. Received on 16/2/2017 and Accepted for Publication on 21/3/2017.